مراجعة كتاب مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي[1]

للباحث التونسي سمير ساسي

صلاح الدين الزربوح

طالب باحث في سلك الدكتوراه بكليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

جامعة بن طفيل، القنيطرة

تحت إشراف: الدكتور عبد الجبار أبي بكر

المغرب

1. بنية الكتاب: إشكالاته وفرضياته

كتاب مشروعية السلطة في الفكر السياسي الإسلامي للمؤلف التونسي سمير ساسي يأتي في سياق بحث جامعي لنيل شهادة الدكتوراه في الموضوع نفسه، وعمل الباحث وفق مقتضيات النشر والتوزيع على تحسين عمله وتعديله حتى أصبح منضبطا لهذه المقتضيات. والكتاب يعتبر أن الجدل السياسي والاجتماعي في التراث السياسي العربي الإسلامي يقوم على فرضية أساسية تتجلى في البحث عن مشروعيّة السلطة والدولة. وعليه كان الصراع صراعا حول توظيف المرجعيات واستعمال المفاهيم والانضباط، قصدا، للغة بعينها كثيفة بمعطيات تحليلية وتركيبية مهمة. كما اختار المؤلف **منهجية الدراسة** بناءً على خصوصية الموضوع وأصالته، إذ وظّف مناهج الأنثروبولوجيا السياسية المتعددة، ومنهج تحليل الخطاب كي يكتشف طبيعة المشروعيّة وعلاقتها بالاجتماع السياسي العربي.

تضمن محتويات الكتاب تمهيدا ومقدمة (إطار نظري عام) وثلاثة أقسامٍ كبرى. اختار المؤلف للقسم الأول عنوان " **المفاهيم المؤسسة للمشروعيّة**"، وهو قسم يضمُ ثلاثةَ فصولٍ جاءت كما يلي: الفصل الأول: "**المفاهيم السنية المؤسسة للمشروعيّة**"، والفصل الثاني: "**المفاهيم الشيعة المؤسسة للمشروعيّة**"، والفصل الثالث: "**المفاهيم المشتركة بين السنة والشيعة**". أمّا القسم الثاني فجاء تحت عنوان: "**مرجعية المشروعيّة**" وهو يحتوي أيضاً على فصلين هما: الفصل الرابع: "**المرجعيّة السنيّة للمشروعية**"، والفصل الخامس: "**المرجعية الشيعية للمشروعيّة**"، والقسم الثالث اختار له المؤلف عنوانً: "**أشكال توظيف المشروعيّة**" ويتضمن فصلين، الفصل السادس: "**توظيف السلطة للمشروعيّة. تجلياته ومبرراته.**"، والفصل السابع والأخير: "**توظيف المعارضة للمشروعيّة. مظاهره ومقاصده.**"، وخاتمة عامة وقائمة المراجع وفهرس عام.

2. منطق التأسيس للمفاهيم

يبرر الباحث مبررات بحثه في هذا الموضوع بالقول: "وتجدر الإشارة في مقدمة العمل الى ما كان دافعا رئيسا لخوضنا غمار هذا البحث الذي لم يخل من صعوبات هي من لوازم كل بحث جاد ورصين ولا حاجة الى الوقوف عندها وتكليف القارئ بما لا يفيده وإلى ما اعترض سبيلنا فيه من الخلط بين مفهوم الشرعية والمشروعية داخل المدارس الفكرية المختلفة ما تطلب منا بذل جهد لتمحيص مختلف الآراء والترجيح بينها والميل الى أقوى الأدلة التي رأينا أنها تستجيب لأهداف بحثنا"[2]، يعني أنّ مفهوم الشرعية والمشروعية كانا أداتان لقياس مدى قوة السلطة والدولة في الإسلام وكأن الحكم لا يكون بدون شرعية دينية وقانونية والعكس صحيح. ويتبين في تشبثِ المؤلف بالقول إن الموقف من السلطة "هو موقف يحوم حول جدوى السلطة وفاعليتها ووظيفتها وأسس قيامها وهو ما شجّعنا على خوض غمار البحث في مشروعية السلطة من خلال مدونة فقهاء السياسة الشرعية في العصر الوسيط.."[3].

يندفع الباحث في دراسات سابقة التي أنجزت في هذا الموضوع إلى البحث عن الخلل التي تتضمنها قبل أن يعمل على التنويه بقوتها وإيجابيتها. إذ سجل سمير ساسي أن مبحث مشروعية السلطة تطرق له رضوان السيد في كتابيه الأمة والجماعة والسلطة 1984، وكتاب الجماعة والمجتمع والدولة 1997 كموضوع ثانوي في إطار دراسته (رضوان السيد يقصد)، للمدونة الفقهية والسلطانية ضمن البحث عن بنية الدولة والسلطة والجماعة. كما سجل أيضا بعض المفكرين العرب المعاصرين مثل محمد عابد الجابري وعبد الله العروي وعلي أومليل وعزيز العظمة وعبد الإله بلقزيز أنهم لم يخوضوا في مبحث مشروعية السلطة في الخطاب السياسي الإسلامي[4]. ويرجع مبررات هذا الحكم إلى طبيعة تصوراتهم للتراث ومنهجية البحث فيه. يقول في هذا السياق: "تأثرت هذه القراءات برؤية أصحابها وموقفهم من التراث الإسلامي وهو موقف يراوح بين دعوة القطع مع التراث، بمنجزه كله، والنظر إليه باعتباره منجزا ناتجاً من ظروف تاريخية وموضوعية محددة فرضت صوغه على النحو الذي صيغ عليه، وهو ما لا يسمح لنا بالاستفادة منه كثيراً في فهم قضايا الاجتماع السياسي المعاصر"[5] وقد تكون فرص تنويه الباحث ببعض النصوص العربية محدودة جدا إن لم نقل نادرة، مثل عادل ثابت عبد الحافظ و محمد طه بدوي وبعض المستشرقين مثل حنا ميخائيل، و إميل تيان وأنتوني بلاك وباتريشيا كرون جميعا كان موضع نسيان التفكير في مبحث مشروعية السلطة بصورة مباشرة ودقيقة.[6] وعليه اختار الباحث أن يوظف مناهج تتعلق بالأنثروبولوجيا السياسية، ومنهج تحليل الخطاب للعمل على دراسة المدونات الفقهية السنية والشيعية وطريق تصريف اللغة السياسية والدينية في الصراع أو البحث عن المشروعية.

يتناول القسم الأول: **"المفاهيم المؤسسة للمشروعيّة"** بفصوله الثلاثةِ هو الإطار المرجعي العام الّذي يحتضن الخطاب السني والخطاب الشيعي الإمامي في ممارسة السياسة أو البحث عن مشروعية أقوالهم في الدولة والسلطة والإمام. وهذا في إطار معنى التكامل بين عناصر ذلك الإطار. يقول سمير ساسي:

"يرتبط البحث في السلطة بمفاهيم أوسع مثل التوحيد، والاستخلاف والشرعية والمشروعية باعتبارها مفاهيم إطارية كلية تشكل الإطار المرجعي"[7] معنى هذا أنّ استيعاب مبحث المشروعية هو البحث في العلاقة بين السلطة والشرعية على أساس أنّ النظام هو الحرية والشرعية، والعكس صحيح.

ولا بد من البيان أن الفصل الأول: **"المفاهيم السنية المؤسسة للمشروعية"** يهدف إلى البحث عن مفهوم الطاعة والإمامة وعلاقتها بمشروعية الدولة والسلطة، فالطاعة كما هو معلوم في الفقه السياسي السني أساس الملك وأس المشروعية. إذن " الطاعة هنا تؤسس لمشروعية ما للسلطة، إذا كانت سلطة مفوضة من الأمة أو سلطة عادلة تجاه الأمة أو سلطة مفوضة عادلة"[8] كما كان مفهوم المصلحة والاختيار من أهم ركائز المشروعية لدى فقهاء أهل السنة والجماعة سواء كانوا سلفيون أو أشعريون. فهما معا يأخذان بعين الاعتبار دور مفهوم الأمة باعتبارها صاحبة الاختيار كما رسم معالمه ابن تيمية وهذا يتم عبر شبكة من المفاهيم الفرعية التابعة لهما أعني مفهوم أهل الحل والعقد هذا الأخير الذي يدل بدوره على نخبة، وخاصة الخاصة من الأمة الذين يتولون دور اختيار الإمامة نيابة على الأمة كلها. يقول الباحث:" لا يبدو أثر الشورى في إضفاء المشروعية على السلطة كبيرا عند أهل السنة فهي شورى خاصة بأهل الحل والعقد أو من يسميهم الفقهاء بأهل الاختيار"[9] هذا من جهة. أما من جهة ثانية ففقهاء السنة لم يخضعوا بصورة سليمة لمفهوم المصلحة في سياق مشروعية السلطة إذ كثيرا ما جعل منه أداة لتكريس الاستبداد والجور تحت ذريعة الخوف من الفتنة وتهديد الاستقرار وانقسام المسلمين فيما بينهم. وبالتالي يفتح منح المشروعية لولاية العهد الباب واسعا للاستلاء على الإمامة بمقتضى هذا المبدأ لا بمقتضى الحق المشروع مما أدى إلى آثار سلبية كثيرة في التاريخ الإسلامي بقيت سارية التأثير إلى عصرنا الحاضر في الضمير الجمعي للمسلمين"[10] وينتج كذلك عن هذا الوضع، تكريس مفهوم أهل الشوكة والتغلب المستولى الذي دفع بالفقهاء السنيون بتبرير الوضع والحفاظ على مبدأ الخوف من الفتنة.[11] وأكيد أن اجتراح مفهوم أهل الوقت زد فقهاء المدونة في العمل على أخذ بعين النظر الواقع وتحولات التاريخ وتغير الظروف فقد ساعد هذا المفهوم الفقهاء في استيعاب متغيرات الواقع مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بهوية المفاهيم ذات الأصل الشرعي وقوامها النظري"[12] ومن نتائج هذا الفصل، تشديد الباحث/ المؤلف، وهو ينسجم مع اختياره المنهجي، على أن رؤية الفقهاء السنيون رؤية مشتركة مهما اختلفت طريقتهم ولغتهم فضلا عن أنها مفاهيم – كما تبدو– تأتي في السياق

الحضاري والخصوصية الثقافية لكل فترة من الفترات التاريخية. يقول الباحث:" نرى أن من أبرز خصائص هذه المفاهيم أنها ساعدت الفقهاء في استنباط أحكام خاصة بواقعهم السياسي ومكنتهم من التعامل مع واقع لم يرتضوه لكنهم اضطروا إلى قبوله حفاظا على مقصد اجتماعهم الأسمى وهو وحدة الأمة"[13].

وأما الفصل الثاني: "**المفاهيم الشيعية المؤسسة للمشروعية**" فهو يذهب إلى تكريس فكرة الإمام المعصوم الذي لا تكون السلطة والمشروعية دونه، وهو تكريس لوعي انتظاري للإمام المغيب.[14] يعني هذا أن فكرة المشروعية في النسف العقدي الشيعي منزوعة عن السلطة القائمة. من ثمة، فخطاب الشيعة في السلطة يستند إلى مفاهيم كثيفة ودالة مثل الوصيّة، والغيبة الكبرى والغيبة الصغرى وولاية الفقيه والعصمة...الأمر الذي جعلهم يتخذون مواقف وتقديرات من الإمام المفضول مع وجود الإمام الفاضل بالرفض عكس أهل السنة.[15] يقول المؤلف: "تترابط المفاهيم الشيعة المؤسسة للمشروعيّة ترابطا سببياً، فالقول بالنص والعمة والوصية يفضي إلى رفض القول بإمام مفضول مع وجود الفاضل"[16] خلص الباحث إلى أن الخطاب الشيعي وإنْ ظهر أن أحكامه مطلقة فهو خطاب مرن يأخذ بعين الاعتبار الواقع المتغير!

وقد جاء الفصل الثالث **المفاهيم المشتركة بين الشيعة والسنة**، كفصل تركيبي يعمل من خلال المؤلف على البحث عن المشترك بعدما عمل على الفصل الحاسم والواضح بين المذهبين، السني والشيعي، على مستوى الإطار المرجعي والمفاهيمي. فهما معا يتوافقان في البحث في مسألة العدل.[17] ويكفي القول إنهما أي أهل السنة والشيعة الإمامية يشتركان في "رفض الخروج على الحاكم حتى وإنْ كان ظالماً، لكن من منطلقات مختلفة، إذ على الرغم من اعتبار الفريقين العدل أساس المشروعية"[18]. غير أنّ المفارقة هو كيف نتعامل مع السلطة القائمة الجائرة أو في غياب العدل؟ فالجواب هو الصبر على حُكّام الجور والظلم مخافة الفتنة وتهديد الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي المؤدي إلى فوضى عارمة. من ذلك تصور الشيعة أيضا أنّ الإمام هو لطف من الله لتعويض الواقع القلق والمضطرب، والذي لا يحمل المشروعية. فالإمام الغائب هو السر في إعادة العدل إلى الأرض بعدما ملئت جورا وظلماً. يقول الباحث: " أما العدل في بعده السياسي وعلاقتهِ ومشروعيتها فتُحدده هذه المقدمات النظرية العقائدية، وهو مرتبط بمفهوم العصمةِ عندهم."[19] وأكيد أن النتيجة تكون صادمة عندما نعرف أن الرقابة على الإمام المعصوم عند الشيعة غير حاضرة ولا جدوى منها مثلما هو الحال لدى أهل السنةِ.

نخلص مما تقدم أن العدل هو أساس مشروعية السلطة لدى الفريقين الشيعة والسنة، غير أن الاختلاف بينهما هو أنّ الأول يجعله ملازم للطبيعة القدسية للإمام، ولدى السنة متعلق بالاجتماع السياسي المدني.[20]

3. فكرة المرجعية في التفكير السياسي السني والشيعي

لا يقف المؤلف سمير ساسي فقط، في الفصل الرابع: "**المرجعية السنية للمشروعية**"، عند البحث عن المفاهيم المركزية والمهمة لدى كل من السنة والشيعة، بل يشرع، في القسم الثاني من الكتاب، في بيان المرجعية التي تحكم تلك المفاهيم والتي تضفي عليها المشروعية.

من المؤكد أن المرجعيات ترتكز على مفهوم السنة من أقوال وأفعال وتصرفات النبي الكريم، وكأن القول في السياسة هو قول يجد له مشروعية في السنة النبوية. يقول: "جعل فقهاء المدونة السنة في مرتبة المرجعية الضابطة لمشروعيّة السلطة، حيث لا يعد فعل الحاكم مشروعاً ما لم يشهد له أصل من أصول الأحكام من قرآن أو سنة حتى وإنْ كان فيه مصلحة"[21] وكانت التجربة التاريخية العربية السياسية من روافد المشروعية المضيئة لمشكلات العصر، ذلك ما أورده الجويني في كتابه غياث الأمم حيث صار التاريخ مرجعاً للتشريع.[22] رغم كل هذا الجهد الكبير للفقهاء فقد عجزوا بالفعل على تطوير فكرهم السياسي والمؤسساتي والسبب راجع إلى مبدأ المصلحة الذي ترجموه في الخوف من الفتنة، وحفظ بيضة الأمة.

أما الفصل الخامس "**المرجعية الشيعية للمشروعية**" فقد اعتبر الشيعة الإمام المعصوم والنص العتبة والرافعة في بناء المرجعية السياسية والدينية؛ فالنص دال على تعيين الحاكم، وليس الأمة كما هو عند السنة.[23] كما أنّ الإمامة كما، يقول الكليني في الكافي، عهد معهود من الله. يقول

الباحث:" النص لدى الشيعة مرجع لمشروعيّة السلطة والقوة التي تستعملها السلطة لفرض النظام"[24] ويخلص المؤلف من ذلك أن مرجعية الشيعية مرجعية وفق منطقها المرجعي مغلق وغير منفتح مقايسة بنسق أهل السنةِ، وزاد الأمر صعوبة عندما جعلوا الإمام هو الذي يعطينا الفهم والتأويل والحكم للنص الديني. كما أنّ صفات الإمام أيضا ليست توصيف أخلاقي كما هو الحال عند السنة، بل هنا الأمر يتعلق بالمشروعية كاملة عند الشيعة دينيا وأخلاقيا أو بالأحرى بكل ما يتعلق بالدنيا والآخرةِ. والنتيجة أنّ الإمام هنا مرجعية لمشروعية السلطة عند الشيعة يعني أن إمكان تحقق الدولة الشرعية يبقى رهناً بوجودهِ[25]. نحدس هنا الفرق الكبير بين الفريقين: السنة والشيعة، أي الفرق بين الأمة كمصدر لمشروعية السلطة، والإمام كتشريع لها. وقد كان لهذا الوضع نتائج وخيمة تظهر في غياب نصوص سياسية لدى الشيعة لوجود الأئمة ووقوفهم عبر التاريخ ضمن موقف المعارضة،[26] ورفض عدالة الصحابة، والشرعنة للممارسات السياسية في تاريخ الإسلام.

النتيجة التي يخلص إليها سمير ساسي هي أن الإشكالات المتعلقة بالدولة ضلت معلقة والنقاش حولها بقي مؤجلا بسبب الانشغال بسؤال المرجعية للتعامل مع قضايا راهنة تتمتع بالأولوية مثل الخروج على الحاكم وإمارة التغلب والاستلاء بالقوة والقهر على السلطة... بالإضافة على عائق موضوعي آخر هو ارتباط السلطة بالمتعالي (السلطة المطلقة للحاكم والنص الديني والتعاليم الغيبية).

4. المشروعية: الوظائف والتجليات

اختيار الباحث في القسم الثالث:" **أشكال توظيف المشروعية**" لمزيد البحث والفحص عن طرق توظيف المشروعية، سواء كانت في زاوية السلطة القائمة أو في المعارضة. فالصراع صار ينسحب على العلماء ورجال السياسة لأن كل واحد منهم يريد أن يرسم لنفسه مشروعية لسلطته. تحدث الباحث في الفصل السادس" المعنون ب" **توظيف السلطة للمشروعية. تجلياته ومبرراته**" عن مبررات دفاع الفريقين عن مشروعية السلطة ورفض الخروج على الحاكم ومحاولة حرمان المعارضة من الاستيلاء على الدولة. بيد أن الأمر تحوّل إلى واقع مكّرس لاختيار الإمام المفضول على الإمام الفاضل / الغائب، وواقعة الاستيلاء على السلطة حيث أوجد الماوردي مبررات واقعية تتعلق بشرعيته إذا ما كان سيفعل الصواب، أي بحفظ القوانين الشرعية[27]. وأكيد أن الاستيلاء لا يكون هكذا بقدر ما يصحبه أو من لوازمه الشوكة والعصبية

– بلغة ابن خلدون–. ذلك ما جعل هذا المفهوم محط اهتمام الفقهاء الذين ينظرون للسياسة الشرعية.[28] ومن تجليات توظيف المشروعية حق قيادة الجهاد وحق محاربة الخارجين على السلطة. وهذا مبرر للحفاظ على وحدة الأمة، ورفض الفتنة. يقول الباحث: " اعتبر الفقهاء حفظ نظام الأمة مقدماً للشريعة في مستوى الجماعة، بل أعطوه الأولوية في الرعاية والتقدم في اجتهادهم فبحكم ما أفرزه التاريخ الإسلامي من حركات الخروج المسلح على السلطة التي منيت بها الأمة قرر الفقهاء قاعدة من اشتدت وطأته وجبت طاعته"[29] والغريب أن الماوردي، وضد الفراغ والفتنة اعتبر أن الأمام يبقى إماماً شرعيًّا حتى ولو كان أسيراً عند العدو..[30]

رصد الباحث في **الفصل السابع**: " **توظيف المعارضة للمشروعية. مظاهره ومقاصده** " سبب المعارضة في الاجتماع السياسي العربي الإسلامي الوسيط استنادا على عاملين: الأول التنافي الكلي بين الدين والسلطة، والثاني اهتمام أصحاب السلطة وإعراضهم عما لا يصلح الدين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهر الصراع بين الشيعة والسنة على طول التاريخ؛ أعني بين مشروعية الخلافة ومشروعية الإمامة. لكن ذلك " لم يمنع التعايش مع السلطة القائمة والحكم بعدم الخروج عليها باعتبارها ضرورة للمجتمع الإسلامي وهو ما ساعد في بناء ممارسة سياسية واقعية ومصلحية تستجيب للضرورات العامة في حماية الكتلة الشيعية والاستقرار العام ودفع المفاسد"[31] مع أنّ الشيعة لم تعترف بهذه الشرعيّة وتدعو إلى الخروج عليها والمعارضة دفعتها إلى إقامة دول في مناطق من العالم العربي الإسلامي. " وهذا خلاف فرق شيعيّة أخرى عارضتْ السلطة العباسيّة وأقامتْ دولاً في مناطق أخرى من العالم الإسلامي مثل الدولة الفاطميّة في شمال إفريقيا والزيدية في اليمن"[32]، إذن تأتي الشرعيّة لدى الفرق الشيعيّة والسنيّة إضافة إلى ما سبق العمل في بناء السلطة على العدل. فالعدل "شرط لدوام استحقاق السلطة مشروعيتها"[33]، بيد أن الممارسة اليوميّة والتاريخية وإكراهاته الشديدة عرقلتْ أي تحقيق لمفهوم العدالة والعدل بعد توظيف مفهوم السلطنة والإمارة على مفهوم الخلافة،

فكان الحاكم الجائر مصيره الخَلع أو القتل. ويعني هذا أنّ أثر الظرف والعصر والبيئة والملابسات التاريخيّة في الفهم الخاص لدلالات النصوص الشرعيّة وظروف إعمالها"[34]

نخلص مما سبق أنّ البحث في مفهوم السلطة وتعدد المرجعيات المؤسسة لها والوظائف التي تقوم بها يعود إلى مفهوم أساس وجوهري هو مفهوم المشروعيّة؛ فهما – أي السلطة والمشروعيّة– سمحا للباحث سمير ساسي – ومن خلال اختيار مناهج الأنثروبولوجيا السياسية وتحليل الخطاب، والمنهج الوظيفي– برصد تطور الوعي السياسي في الاجتماع السياسي الشيعي والسني في المجتمع الوسيط ودور الخصوصيات الثقافيّة والقوميّة والمذهبيّة في تطوره أو تراجعهِ. يقول سمير ساسي: " الفكر السياسي الإسلامي لم يكن مجرد عمليّة ذهنيّة مجردة. بل ثمة أطر إيديولوجية واجتماعيّة تمارس تأثيراتها في عمليّة انتاجهِ"[35]، وقد يُفيد أنَّ هذا الوضع له منافع مهمة، أعني دور الواقع في بناء الممارسة السياسيّة العربيّة الإسلاميّة حيث كان تنازل الفقهاء لفائدة المجتمع وفترات التغير التاريخي والاجتماعي على حساب النموذج المثال للسلطةِ وهو أمر مشترك بين الشيعية والسنّةِ.

وفي نهاية هذه القراءة نقول أن الكتاب يخلص إلى أن الفقه السياسي في العصر الوسيط، سواء لدى الشيعة أو السنة، إذا كان قد ساهم إلى حد كبير في إغلاق باب الاجتهاد، فإنّ الأمر يرجع إلى تلك الرؤيّة المذهبية التي حالتْ دون تطوير الممارسة السياسة أو بناء الدولة ومكوناتها مؤسساتها. فالتجديد والاجتهاد يشترط أولاً العمل على التخلص من المدوّنة الفقهية الشيعيّة والسنيّة عن طريق نقدها وتفكيك سلطتها التأويليّة.

الهوامش:

[1] عنوان الكتاب: مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، المؤلف سمير ساسي، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر: 2021، عدد الصفحات: 380.

[2] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى 2021)، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص16.

[4] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص18-19.

[5] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص19.

[6] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص20-28.

[7] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص66.

[8] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص92.

[9] المرجع نفسه، ص160. راجع مفهوم أهل الحل والعقد، مرجع سابق، ص ص 118-124.

[10] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص126.

[11] "صاحب الشوكة هو ذو سلطان مطاع له القدرة على سياسة الناس، إما بطاعتهم وإما بقهرهم" سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص128.

[12] المرجع نفسه، ص134. راجع سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص ص 136-137.

[13] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص145.

[14] المرجع نفسه، ص150.

[15] المرجع نفسه، ص161.

[16] المرجع نفسه ص162.

[17] المرجع نفسه، ص165.

[18] المرجع نفسه، ص،168

[19]سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص172

[20] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص177-178.

[21] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص196.

[22] حضور التاريخ مصدراً تشريعيا في مجال السياسة. سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص203.

[23] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص224.

[24]سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص227.

[25] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص232. راجع تبعات رفض القياس عند الشيعة يأتي من ايمانهم بالإمامة والوصية. وهو ليس مجرد رفض في الاستنباط أو قراءة النص الديني، بل هو مرتبط بالسياسة. سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص232-233.

[26] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص234.

[27] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص259.

[28] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص264.

[29] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص283. " نعتقد أن خوف الفتنة دفع فقهاء السياسة الشرعية مثل الماوردي والجويني إلى تجويز امارة التغلب ولو من غير بيعة ومنحه المشروعية حفاظا على مصلحة عليا هي حفظ الأمة من شرور الفتنة النائمةِ" سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص287.

[30] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص288.

[31] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص306.

[32] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص309.

[33] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص317.

[34] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص323.

[35] سمير ساسي، مشروعيّة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي، ص334.